قراءة اقتصادية واجتماعية في أشكال الفقروأبعاده بالمجتمع الجزائري

Lecture économique et sociale de pauvreté et ses dimensions dans la société algérienne.

فتيحة كركوش
أستاذ التعليم العالي
جامعة علي لونيسي البليدة 2
f.kerkouche@gmail.com

ملخص: تعتبر ظاهرة الفقر من بين أكبر التحديات التي جعلت الحكومة الجزائرية تعمل –من خلال مختلف استراتيجياتها-لمكافحتها. والواقع أن صور الفقر تتمظهر في النمو المقلق للأحياء الفقيرة –بؤر للانحراف والجريمة-وانتشار الأمراض الدالة على الفقر، والتسّول والتشرد والهجرة غير الشرعية وعمالة الأطفال إلى غير ذلك من مختلف الأشكال التي يفرزها الفقر والتي تنعكس سلبا على صحة الفرد والجماعة وعلى سيرورة التنمية الاجتماعية .

في مضمون هذا الطرح، نسعى إلى تسليط الضوء على بعض إفرازات الفقر ومخلفاته، وذلك من خلال تحليل المرجعيات النظرية لمفهوم الفقر وقراءات في واقع ظاهرة الفقر بالجزائر وإبراز بعض صور الفقر في المجتمع الجزائري .

الكلمات المفتاحية: الفقر؛ المجتمع الجزائري؛ أبعاد الفقر.

Résumé: *Le phénomène de la pauvreté est l'un des plus grands défis que le gouvernement algérien a relevé - à travers ses différentes stratégies - pour le combattre.*

En fait, la pauvreté se reflète dans la croissance insupportable des taudis- lieux de la délinquance et de la criminalité - et dans la prévalence des maladies liées à la pauvreté, de la mendicité, du sans-abrisme, de l'immigration clandestine, du travail des enfants et d'autres formes de pauvreté qui nuisent à la santé individuelle et communautaire et le développement social.

Dans le contexte de ces idées, nous cherchons -à travers cet article- à mettre en lumière certaines des sécrétions de la pauvreté et ses conséquences, et cela grâce à :• L'analyse des références théoriques du concept de pauvreté.

•Lecture concernant la réalité du phénomène de pauvreté en Algérie.

•Mettre en évidence certaines des formes de pauvreté dans la société algérienne.

Mots-clés : *pauvreté ; société algérienne ; dimensions de la pauvreté.*

1.الإطار العام للإشكالية:

الثابت أن الفقر –مهما تعددت أشكاله وتصنيفاته-يعد ظاهرة قديمة قدم الحياة الإنسانية وان اتسع نطاقه مع العولمة الاقتصادية وما صاحبه من تأثيرات على مختلف الأصعدة. فقضية الفقر تمثل على المستوى العالم واحدة من القضايا التي تجسد غياب العدالة بين بني البشر وسوء إدارة الموارد الطبيعية، حيث أشار زيدان (2008) إلى أنه في الوقت الذي تنعم فيه حيوانات البلدان المتقدمة بطعام تتوافر فيه مواصفات غذائية كاملة، وفي حين ينفق العالم على التسليح ما يتجاوز 800مليار دولار سنويا، لا يجد البشر طعاما في البلدان النامية خاصة منها بلدان قارة إفريقيا.

في ذات السياق تكاد تتفق معظم التحليلات حول الأوضاع الاجتماعية في البلدان النامية وعلى وجه التحديد العربية منها على أن ظاهرة الفقر تعتبر واحدة من أهم المعضلات التي تواجه شعوب هذه البلدان التي تتردى أوضاعها يوما بعد يوم بسبب وصول أنماط التنمية إلى أفقها المسدود، وانطواء بنيتها الاجتماعية على ميكانيزمات القهر والاستغلال .فتزايد اللامساواة والفوارق الاجتماعية أدت إلى ازدياد الهوة بين الأغنياء والفقراء، حيث أن العديد من السكان في البلدان العربية لا يستفيدون من أدنى متطلبات الحياة الاجتماعية، كالتغذية الجيدة والتكوين والصحة والسكن، ولا يشتركون في الحياة الاجتماعية. وما زاد من تدهور ظروف الحياة والمزيد من الفقر والفقراء –حسب ما أوضحه الكفري (2009: 407) -هو انتهاج غالبية الدول العربية سياسة دعم الأسعار بدل من دعم الإنتاج، وكذا الاعتماد على الهبات والمساعدات التي تصل إليها من الدول المتقدمة بدلا من البحث والتطوير في تحسين الطرق الزراعية، إذ أن لارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية تأثير سلبي مباشر على الفقراء.

من جهته أضاف مهلل (2016: 323) أنه في البلدان العربية مازال الجوع والفقر منتشرا لدرجة يعيق جهودها التنموية الرامية لتحقيق رفاهيتها وأمنها واستقرارها، وأن العالم العربي وقع في هذه الأزمة الغذائية العالمية لأن معظم دوله تعتمد على الاستيراد لتوفير 50 %من احتياجاتها الغذائية .إذ تمثل الواردات الصافية وعلى رأسها القمح من5 –10% من إجمالي الواردات، مع العلم أن دول الخليج تستورد معظم سلعها الرئيسية باعتمادها على عائدات النفط؛ وهو الأمر الذي جعل الدول العربية تعاني من عجز في توفير احتياجاتها الغذائية، وذلك بسبب عدم قدرتها على تحقيق زيادة في إنتاجها الزراعي الذي تقابله زيادة الطلب على الأغذية كنتيجة لزيادة السكان، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان خلال العقد الأخير 2.3 %، وتضاعف متوسط دخل الفرد من 2540 دولار إلى 5159 دولار.

وعن واقع الفقر في الجزائر، أشارت مأموني (2012) إلى أن إحصائيات برنامج الأمم المتحدة والبنك العالمي أكدت على أن الجزائر لا تزال تعرف مفارقة كبيرة من حيث الاختلال في توزيع الثروة والدخل، إذ بلغت نسبة الذين يعيشون في خط الفقر (لا يتعادى عائدهم اليومي دولارين) أكثر من 22 % أي أكثر من 6.5 مليون جزائري.

لفهم إشكالية الفقر بالجزائر، سنعالج المحاور الآتية التي نلخص أهداف هذه الدراسة وانشغالاتنا البحثية:

- تحليل المرجعيات النظرية لمفهوم الفقر.
- قراءات في واقع ظاهرة الفقر بالجزائر.
- إبراز بعض صور الفقر في المجتمع الجزائري.

2.تحليل المرجعيات النظرية لمفهوم الفقر:

أشار عبد الرزاق (2002: 5) إلى أن تعريف الفقر يختلف باختلاف المجتمعات والمناطق والفترات الزمنية، وكذا طرق قياسه والخلفية الفكرية والأخلاقية لدارسيه، بحيث جميع تعريفات الفقر تدور حول وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية تتسم بالحرمان على مستويات مختلفة. لذلك اعتبر نفس الباحث (2002: 1) أن مفهوم الفقر يعد "مفهوما نسبيا مرتبطا بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، ولهذا تطورت مفاهيمه وأشكاله وأساليب قياسه، حيث أثارت مسألة تحديد رؤية واعية لمفهوم الفقر وجهات نظر متباينة ووجود الكثير من التعقيدات ذات أبعاد متعددة ومختلفة".

وعليه يرى بن لحسن (2017) أنه ظهرت العديد من المقاربات سعت إلى فهم وتعريف الفقر الذي يظهر حينما لا يصل شيء معين- مُعرف ومحدد -إلى مستوى يعتبر الأدنى المقبول من ذلك الشيء، طبيعة هذا "الشيء المفقود "تعتبر مفترق النقاشات في إطار هذه المقاربات. وقد ذكرها فيما يلي:

1.2.مقاربة الرفاهية (Le bien être) :

حسب هذه المقاربة "الشيء" الناقص هو الرفاهية الاقتصادية. تشرح هذه المقاربة مفهوم الرفاهية بمفهوم المنفعة، والمستوى المعيشي هو مصطلح آخر يُعبّر عن الرفاهية الاقتصادية في بعض الأحيان. وعادة ما تُسمى هذه المقاربة بالمقاربة النقدية أو مقاربة الدخل، حيث يُعبّر الفقر النقدي عن مستوى معيشي معين ناتج عن عدم كفاية الموارد النقدية، وينتج عنه استهلاك غير كاف وغير لائق، ولقياس الفقر النقدي تعتمد هذه المقاربة على الدخل أو الاستهلاك المُعبر عنه بالقيمة النقدية.

في هذا السياق يدعو بن لحسن (2017) إلى وجوب التفرقة بين مفهومين أساسيين، هما: **الفقر المطلق والفقر النسبي**، فمفهوم **الفقر المطلق** يرتبط بما يسمى بالاحتياج الحيوي، هذا الأخير يُعّرف على أنه مجموعة من القوى التي تقاوم الموت، إذ أن الحد الأدنى الحيوي يتناسب مع مبلغ معين من الموارد الضرورية لتفادي الموت. أما **الفقر النسبي**، فانه يحدد بواسطة نسبة معينة من المجتمع عن طريق توزيع المداخيل أو الاستهلاك، على سبيل المثال :هناك 20 %من أفراد المجتمع أو العائلات الأقل غنى أولئك الذين لديهم دخل أقل من نصف الدخل المتوسط أو الوسيط.

2.2.مقاربة الحاجيات الأساسية :

لا تعطي هذه المدرسة أهمية للمنفعة بقدر ما تعطي الأهمية لتلبية الحاجيات الأساسية، فالفقر حسب هذه المدرسة هو ناتج عن الحرمان من الوسائل المادية التي تسمح بتلبية الحد الأدنى الذي يحتاج إليه الفرد من الحاجيات الغذائية التي تشمل حاجيات الطعام، الخدمات الضرورية الصحية، والتعليمية، الشغل، والمشاركة في الحياة الاجتماعية، وعدم تلبية هذه الحاجيات الأساسية تؤدى أو تخلق حالة من الإقصاء من النمط المعيشي، الثقافي، والمادي السائد .ولهذا يطلق على هذا الفقر إضافة إلى فقر الحاجيات الأساسية فقر شروط الحياة أو فقر الوجود، وهنا إشارة واضحة إلى إدماج البعد أخلاقي إلى البعد الاقتصادي في هذه المقاربة.

بناء على ما سبق يُستدل على ضبط مفهوم الفقر حسب ما جاء عن قويد قورين (2014) على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية تتسمم بالحرمان على مستويات مختلفة. غير أنه تسود مفاهيم عديدة للفقر في الأدبيات الحديثة ذات العلاقة بموضوع الفقر، والتي تصف الفقراء بأنهم أولئك الذين ليس بمقدورهم الحصول على سلة السلع الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، إضافة إلى الحد الأدنى من الاحتياجات الأخرى مثل الرعاية الصحية والمواصلات والتعليم.

3.2.مقاربة الإمكانات:

الشيء المفقود حسب هذه المدرسة لا يتمثل لا في المنفعة أو الدخل ولا في إشباع الحاجيات الأساسية، وإنما يتمثل في القدرات والإمكانات البشرية .ويعتبر سان (Sen) المنظر الأساسي والمؤسس لهذا الفكر، حيث انتقد المدرسة النقدية التي تعتمد على المنفعة، وأكد على أن الفقر كظاهرة ليست مسألة دخل أو مستوى معين من الاستهلاك، وإنما يجب أن تفهم وتدرك على أساس الإمكانات البشرية التي تُمّكن الفرد من الوصول إلى تحقيق ذلك المستوى من الاستهلاك، والحصول على مستوى لائق من الدخل، حيث اعتبر سان -في تحليله الفلسفي للفقر-أن حياة الإنسان تتعلق وترتبط في الواقع بمجموعة من الإمكانات والقدرات التي تتيح له كيفية التصرف.

على هذا الأساس فقد عرّف عمية (2003: 81) الفقر بأنه الحالة الذي لا يتحصل فيها الأفراد على دخل أقل من الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، وعلى ذلك فإن أي شخص يقل دخله أو استهلاكه عن الحد الأدنى للحصول على الحاجات الأساسية والذي يسمى بخط الفقر يعد فقيرا.

في مقابل ذلك يرى كل من لحيلح وجصاص(2010) أن التعريفات الوضعية قد اختلفت باختلاف اتجاهات دراسة الفقر، وفي هذا الإطار هناك ثلاثة اتجاهات، هي:

الاتجاه الاقتصادي (أو الموضوعي)، والاتجاه الاجتماعي والاتجاه الذاتي اللذَين لا يعول على أي منهما بسبب التعريفات غير المنضبطة التي يضعانها للفقر؛ لاعتمادها على مقاييس تحكمية. ويمكننا توضيح ذلك من خلال ضبط كل من هذين الاتجاهين، مع تركيزنا على الاتجاه الموضوعي:

- **الاتجاه الذاتي**: يُعّرف هذا الاتجاه الفقر من خلال الانطباع الذي يقدمه الفرد عن نفسه وما إن كان يعتبر نفسه فقيرا أم لا، أو من الحكومة، حيث أشار بلحول وعبد الكريم (2017) إلى أن لوغرو سنة 1990 اعتبر الفقر النفسي يُعبّر عن شعور الأفراد بانخفاض مستوى معيشتهم والتي تقل بالمقارنة مع مستويات معيشية لأفراد آخرين داخل الدولة أو في دول أخرى؛ فهو مفهوم ذاتي ونسبي تختلف من وقت لآخر حسب المعايير التي يضعها الأفراد لتحديد مستوى معيشتهم ومدى حاجاتهم و أولوياتهم الضرورية ومن ثم يُشّخص الأفراد الفقر دون الاستناد للمفاهيم الاقتصادية له.
- **مفهوم الفقر الاجتماعي:** تحت مظلة هذا المفهوم فان الفقراء هم الأفراد الحاصلين على مساعدات من الدولة التي اعترفت الدولة بفقرهم، بحيث يتطابق هذا المفهوم مع المفهوم الإداري للفقر المسند إلى برامج الضمان الاجتماعي ومشروعات الإسكان خاصة وأن المستفيدين من هذه البرامج والمشروعات يُوصفون بالفقراء.
- **الاتجاه الموضوعي (الاقتصادي) :**لتحديد مستوى الفقر، فان هذا الاتجاه يضع للتفرقة بين الفقراء وغير الفقراء بناء على مستوى محدد من الدخل ونفقات الاستهلاك، بحيث يصف من هم دون المستوى بالفقراء ومن هم فوق المستوى بغير الفقراء، على أساس أن الفقر يقع دون خط الفقر المحدد والذي يضمن توفير الغذاء الضروري واستهلاك السلع الأساسية للفرد.

إن هذا الاتجاه مُعول عليه كثيرا ويُؤخذ به في الدراسات الاقتصادية، لأنه يركز على دراسة الفقر اعتمادا على علامات أو مؤشرات ظاهرة وواضحة ومتفق عليها. وتتمة لذلك اعتبر لحيلح وجصاص(2010) أنه بإمكاننا تعريف الفقير بحسب ما حدده برنامج الأمم المتحدة للتنمية وفق هذه المؤشرات في ثلاثة عناصر، هي: مؤشر الدخل ومؤشر الحاجات الأساسية ومؤشر القدرة.

من جهة أخرى نلاحظ أن بعض تعريفات الفقر تركز على أشكال مختلفة من الحرمان، فالفقر بحسبها أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ يعكس أيضا الفقر التعليمي والحرمان من المعرفة والاتصالات وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية وانعدام الكرامة والثقة، وحسب ما أوضح عيس (2009: 30) هناك أيضا إفقار البيئة؛ بل وإفقار أمم بأسرها أين يعيش المجتمع في حالة فقر.

على هذا الأساس يمكننا توضيح مفهوم الفقر من خلال تصنيفاته التي بلورها بلحول وعبد الكريم (2017) في الأشكال الآتية:

- **الفقر المطلق:** عرّفت الأمم المتحدة في عام 1995 هذا الشكل من الفقر بأنه حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب والمأمونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات، بحيث يعتمد ليس فقط على الدخل ولكن أيضا على الحصول على الخدمات.
- **الفقر النسبي:** يُعبر عن مقدار نسبي يحدد عادة بمتوسط الدخل القومي، بحيث يشير إلى موقع الفرد أو الأسرة مقارنة بمستوى متوسط الدخل في المجتمع المعني، كما يتحدد عادة بالحد العلى للدخل (10 %) من السكان الأدنى دخلا، وهذا ما يعني أن الفقر النسبي بتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر.
- **الفقر المدقع:** يُعبّر الفقر المدقع عن الحالة التي لا يستطيع الفرد بواسطة دخله الوصول إلى إشباع الحاجات الغذائية، المتمثلة في عدد معين من السعرات الحرارية التي تُمكنه من مواصلة حياته عند حدود معينة.
- **الفقر الاجتهادي:** يعتمد على ما يجتهد به الأفراد في مجتمع ما، من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعد مقبولا اجتماعيا ضمن ذلك المجتمع، وبذلك فإن خط الفقر لا يتغير بتغير الزمان والمكان فحسب، ولكن يختلف باختلاف الأفراد ضمن المجتمع نفسه وفي الزمان نفسه، فيلاحظ تقدير الأفراد لمقدار الحد الأدنى المقبول للمعيشة يميل عادة إلى ارتفاع دخولهم.

من خلال المعطيات السابقة بخصوص ضبط مفهوم الفقر فإن التعريف المعتمد من قبل الخبراء كمرجع في تعريف الفقر بالجزائر يرتكز على المفاهيم الكلاسيكية. وبناء عليه، عرف كل من الوالي وبن شلاط **(2017)** الفقر على أنه النقص أو عدم الكفاية في الاستهلاك الغذائي كما وكيفا، وعدم إشباع الحاجات الأساسية الاجتماعية كالملبس، المسكن، التعليم والصحة، على أن يكون هذا

الإشباع بصفة متوسطة على الأقل. إلا أنه إضافة إلى الجوانب المادية للفقر بالجزائر، فإن له أبعاد أخرى غير مادية.

ومنه أضاف ذات الباحثين أنه من خلال هذا التعريف، نجد أن الفقر بالجزائر يمكن حصره في ثلاثة أشكال، هي:

خط الفقر الغذائي :ويُسمى خط الفقر المدقع أو الغذائي. ويُعرّف على أنه مجموع النقود اللازمة لإشباع الحاجات الغذائية الدنيا، والتي قدرت ب 2100 حريرة للفرد / لليوم، وتقدر القيمة اللازمة للحصول على سلة من المواد الغذائية التي تُمكّن من الحصول على هاته الكمية من الحريرات بـ 10943دج للشخص في السنة لعام1995 ، بعدما كانت قيمتها تقدر ب 2172 دج في السنة عام 1988.

خط الفقر الحد الأدنى: يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار إضافة إلى خط الفقر الغذائي، النفقات الدنيا غير الغذائية بمستوى أدنى، هذه السلع غير الغذائية يتم إضافة تكلفتها لخط الفقر الغذائي . وقدر بـ2791 دج للفرد في السنة عام1988 .

خط الفقر الحد الأعلى :يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار، النفقات غير الغذائية بمستوى مرتفع عن المستوى المستعمل في خط الفقر الحد الأدنى، وقدرت قيمته بـ 3125 دج للفرد في السنة عام 1988، وبـ 18191 دج للفرد في السنة عام 1995.

بعد أن حاولنا تحديد مفهوم الفقر وفق العديد من التعريفات التي بدت متفاوتة من حيث ضبطها للمفهوم وتباينها من حيث إعطاء الأهمية لمؤشر دون الأخر، فإننا نعرج على عنصر أخر يتمثل في فهم إشكالية الفقر بالجزائر وذلك من خلال العنصر الموالي.

3.قراءات في واقع ظاهرة الفقربالجزائر:

يرى مهلل (2016) أنه بالنسبة للجزائر فرضت مشكلة الفقر نفسها بشكل كبير عند مرحلة التحول، على الرغم من تحسن الوضعية المالية للدولة الجزائرية نتيجة الارتفاعات المتواترة في أسعار البترول، فلم تلمس فئات عديدة في المجتمع الجزائري، هذا التحسن (الجبهة الاجتماعية)، وهو ما عمق من حدة الفوارق الاجتماعية، وبقيت الزيادات الطفيفة المسجلة في كتلة الأجور بعيدة عن الوفاء باحتياجات المواطن الجزائري البسيط الذي ما فتئ يستيقظ على وقع الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية.

لتوضيح هذه الرؤية قدم بن جلول (2017) قراءة وافية لتطور الفقر بالجزائر من خلال الجدول رقم (01) الذي يُظهر تطور نسبة الفقر وعدد الفقراء خلال فترة 1988-2008.

جدول (01): تطور نسبة الفقروعدد الفقراء خلال فترة 1988-2008.

	نوع الخط	1988	1995	2000	2004	2005	2006	2008
نسبة الفقر	الخط الغذائي	3.6	5,7	3.1	1.6	-	-	-
	خط الفقر العام	8.1	14.1	12.1	6.8	5.7	5.6	5
عدد الفقراء بالآلاف	الخط الغذائي	210	1611	951	518	-	-	-
	خط الفقر العام	532	3986	2200	1875	-	-	-

Source : Gouvernement algérien, Algérie 2eme Rapport National sur le millénaire pour le développement, sep 2010, P41.

نلاحظ من خلال الجدول (01) تراجعا ملحوظا في مستويات الفقر بناء على خط الفقر الغذائي أو خط الفقر العام، حيث -وقياسا بخط الفقر الغذائي-نلمس أن مستوى الفقر قد اخفض على المدى الطويل، إذ قدرت نسبته سنة 1988 بـ 3.6 %من مجموع السكان، وانخفضت أيضا سنة 2000 لتقدر بـ 3.1%.

وفي نفس المنحى ذهب عياد وبن لشهب (2016)، إذ يظهر من خلال الشكل (01) أن معدل الفقر عرف خلال الفترة 1988-1994 ارتفاعا ملحوظا بسبب انعكاسات الأزمة النفطية 1986، وكذا الظروف الأمنية وما عاشته الجزائر خلال هذه الفترة من اضطرابات وحالة من اللااستقرار، لتبدأ في الانخفاض بداية من سنة 1995 نظرا للإصلاحات التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة وكذا الاستقرار الأمني وارتفاع العوائد النفطية التي كان لها دور كبير في تحسين معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خاصة معدلات الفقر التي بلغت سنة 2013 نسبة 9.8%.

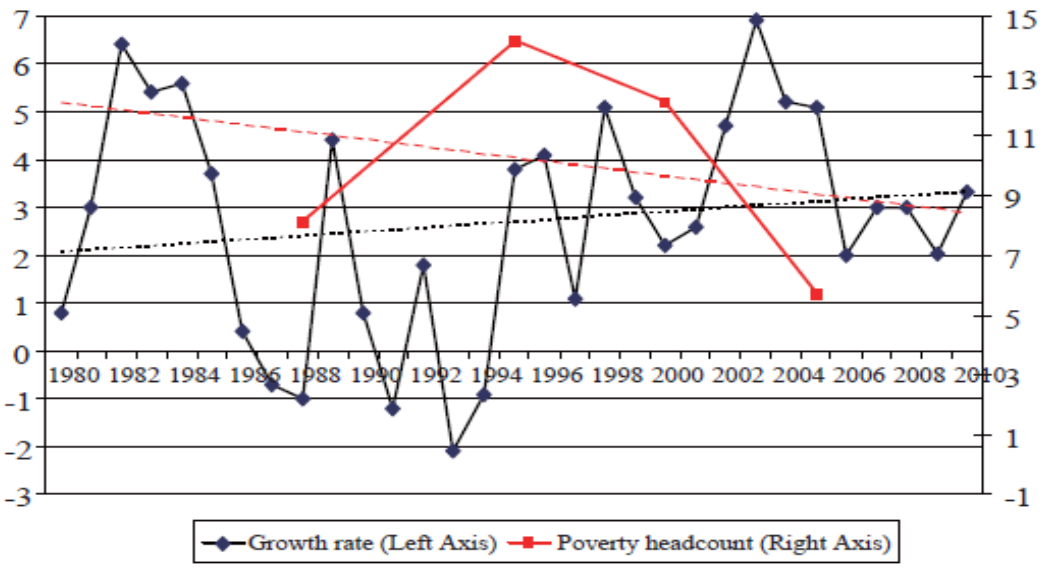

الشكل رقم (01): تطور معدلات الفقروالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1980 -2010

Source : Qasim M. Jdaitawi; Izz eddien N. Ananzeh; Hamid A. Elhirtsi, Growth, Poverty, and Inequality in Algeria During 1980-2010, Management Science and Engineering, Vol. 8, No. 1, 2014.

من جهته، أعتبر بن جلول (2017: 703) أن ظاهرة الفقر بالجزائر أخذت طابعا ريفيا أكثر منه حضريا، حيث قاربت نسبة الفقر في الريف ثلاثة أضعاف نسبته في الحضر سنة 1988، غير أن هذه النسبة تراجعت إلى الضعف بل أنها تقاربت سنة 2000 بفضل برامج الدعم والتنمية الريفية والهجرة إلى المدينة بسبب الأزمة الأمنية خلال التسعينات.

من جهتهما، أوضحت كل من مهديد وحاجي (2016) -بالاعتماد على تقرير المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل السكن والتنمية–عددا من الاتجاهات والخصائص الأخرى المتعلقة بالتغييرات في نطاق وتوزيع الفقر في الجزائر سنة 2016، لخصتها كالآتي:

- ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية عنها في المنطقة الحضرية، حيث نجد نسبته في المناطق الريفية وصلت إلى 00.5 %. أما فيما يخص شدة الفقر، فهي عالية بشكل طفيف في المنطقة الريفية بنسبة 2.2 %مقابل 2.0 % في المنطقة الحضرية، وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق

الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلى أن النشاط الغالب في هذه المناطق هو الزراعة، وبالتالي تنخفض دخول أصحاب هذه المهنة.

- يركز مفهوم النمو الموالي للفقراء على أنواع اللامساواة البنيوية التي تحرم الفقراء من فرص مواتية للمساهمة، والمشاركة على أسس أكثر إنصافا، إذ يضع إعادة التوزيع جنبا إلى جنب مع النمو.

3.إبرازبعض صور الفقرفي المجتمع الجزائري:

كما أوضح قويدقورين (2014) أن الانعكاسات السلبية لظاهرة الفقر على النسيج الاجتماعي الجزائري ألقت بظلالها على العديد من القضايا الاجتماعية التي تهز وتخلخل كيان المجتمع الجزائري، من خلال المساهمة في ارتفاع معدل الجريمة، التسرب المدرسي، الهجرة غير الشرعية، ظاهرة الحراقة، التفكك الأسري، الجهل وانتشار الأمية وغيرها.

في هذا السياق، سنعمل على توضيح بعض آثار انتشار الفقر من خلال إفرازاته المختلفة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، ولعل من أهمها ما يلي:

1.3. انتشار ظاهرة عمالة الأطفال :

أشار عبدوس (2010) إلى أن نظام العولمة يقوم على أساس العمل المؤقت، لكنه يفضل تشغيل الأطفال في بعض الاقتصاديات لأن أجور الأطفال أقل من أجور العاملين البالغين، وبالتالي فان تشغيل الأطفال ظاهرة منتشرة بشدة أكبر من أي وقت مضى. فعمالة الأطفال واحدة من أشد النتائج التي يمكن تسفر عن التطبيق الخاطئ لسياسة الانفتاح التجاري، وهي تمثل إحدى الأوجه الخفية لهذه السياسة خاصة في الدول النامية التي تعمل بجهد تخفيض تكاليف العمل من خلال دفع أجور متدنية.

من جهتها، أشارت الإحصائيات التي قامت بها المنظمة العالمية للطفولة في السداسي الأول من سنة2012 عقب دراسة ظاهرة عمالة الأطفال في العالم إلى أنه يوجد نحو 13 مليون طفل عامل في المنطقة العربية لتحتل بلدان المغرب العربي صدارة البيانات، وتأتي الجزائر في مقدمة هذه الدول؛ حيث يقدر عدد الأطفال الجزائريين الذين يعملون بـ 8.1 مليون طفل بينهم 3.1 مليون تتراوح أعمارهم بين13 – 6 سنة من ضمنهم 56 % من الإناث و 28 % لا تتعدى سنهم الـ15 سنة ، كما أن15.40 % هم من الأيتام الذين فقدوا سواء الأب أو الأم، فيما يعيش 52.10 %منهم في المناطق الريفية..

وأفرزت ذات الدراسة منظومة تشغيل الأطفال في المنطقة العربية إلى أربع مجموعات، وضعت الجزائر في المجموعة الرابعة التي تضم إلى جانبها كل من :الصومال، جيبوتي، العراق، السودان وفلسطين، التي مرت بظروف استثنائية، في حين ربطت ظاهرة تشغيل الأطفال بتقديرات منظمة

اليونيسكو التي تحدثت عن 8 ملايين طفل في سن الالتحاق بالمرحلة الأولى للتعليم ظلوا خارج المدارس من بينهم 700 ألف طفل جزائري.

2.3. الاقتصاد غير الرسمي:

أشارت الوالي وبن شليط (2017) إلى أن مشكلة الفقر فرضت نفسها بشكل كبير بالجزائر خاصة بعد نهاية الثمانينات، وهو ما دفع بالفقراء إلى البحث عن حلول للخروج من الفقر عن طريق التوجه للعمل في الاقتصاد غير الرسمي للحصول على دخل في ظل الأزمة التي عانت منها الجزائر وتدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية كالتضخم والبطالة وتدهور النمو الاقتصادي؛ بل واعتبر هذا النوع من الاقتصاد مخرجا للفقراء لتحسين أوضاعهم المعيشية. فراح الاقتصاد غير الرسمي يتوسع ويزداد، وأمام هذه الأوضاع سارعت الجزائر لإيجاد الحلول خاصة بعد تحسن الأوضاع المالية بالجزائر بسبب ارتفاع أسعار البترول، وذلك من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

3.3. التسرب المدرسي:

خلصت الدراسة المنجزة من قبل المنظمة العالمية للطفولة (2012) إلى أن مشكلة الأطفال العاملين على نحو غير شرعي، أفرزت معها مشكلات أخرى، لعل من أخطر ها ما يظهر في صورة التسرب المدرسي والانحراف الاجتماعي وما نجم عنهما من ظواهر أكثر ضررا وأشد خطورة على غرار ما يعرف بـ "أطفال الشوارع"؛ فالطفل الذي خرج من المدرسة أو لم يلتحق بها أصلا، لا مكان له سوى العمل أو الشارع وما يترتب عنهما من مخاطر نفسية واجتماعية وتربوية.

وفي ذات المضمون ربط بوعافية (2018) الفقر بالأمية، إذ أشار إلى ارتفاع معدلات الأمية في البلدان الفقيرة على اعتبار أن الفقر هو البيئة المناسبة لإضفاء سمة الأمية الغالبة على قطاع واسع من أفراد المجتمع.

4.3. مشكلات تدني وسوء التغذية:

ذكر بوشامة وحواس(2010) أن سوء التغذية يؤدي إلى انتشار الأمراض وتدهور الوضع الصحي خاصة بالنسبة للأطفال، وقلة العناية بهم؛ وهو الأمر نفسه الذي أكد عليه بوعافية (2018) كون تدني التغذية وسوء نوعيتها يؤثر بالسلب على الحالة الصحية خاصة للأطفال وما يفرزه من تأثيرات جد خطيرة على المجتمع فيما بعد.

5.3. انخفاض الوضع الصحي وتفشي الأمراض:

لعل انخفاض الوضع الصحي يكون نتيجة طبيعية لمشكلات سوء التغذية، لذلك اعتبر حوشين (2015) أن الفقر يؤثر بطريقة سلبية على التنمية البشرية نتيجة ظهور الأمراض خاصة منها الأمراض

المزمنة، وزيادة عدد الوفيات من الأطفال وانتشار ظاهرة التقزم لدى الأطفال قبل سن الدراسة، وكل هذا نجده يعرقل عملية التنمية ولا يسمح للأفراد بامتلاك قدرات جسمانية وفكرية تساعد على الوصول بقاطرة التقدم.

من جهتها، ذكرت صولة وخياري(2012) أنه حسب بيانات رسمية تبيّن أن ما يقارب 144 شخصا أصيبوا بالتيفوئيد في الجزائر سنة 2009، وأن أغلب المصابين هم من الفقراء والمعوزين، حيث تصل تكلفة علاج المصاب بداء التيفوئيد أكثر من20 مليون سنتيم. ويعتبر التخلف والفقر والإهمال وانعدام المرافق الصحية اللائقة وغياب سياسة صحية وقائية ضمن الأسباب الرئيسية لانتشار مثل هذه الأمراض في الدول التي تطرق لها التقرير الدولي. وهو الأمر الذي أكده بوعافية (2018) معتبرا أن هناك تلازما بين الفقر والمرض، بحيث تكون البيئة الفقيرة المكان الملائم لظهور كثير من الأمراض المرتبطة بالأساس بسوء الأحوال المعيشية.

6.3. التضخم:

ذكر مرغاد (2013) أن من تأثيرات الفقر ومسبباته أيضا التضخم الذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء المتطلبات التي تحتاجها. كما أن التضخم سيزيد من عبء الإعالة التي تقع على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع.

7.3. سوء توزيع الدخل والثروات:

إن غياب التوزيع العادل للدخل القومي والثروات يؤدي إلى غنى البعض وإفقار البعض الأخر، إذ نجد أن جيوب الفقر ما فتئت تتنامى في المجتمع الجزائري، بالرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من 1496 دولار سنة 1995الى 7000 سنة 2010. إلا أن الإحصائيات الرسمية أكدت أن 10 %الأكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني في حين أن 40% الآخرين يستهلكون 6 %فقط من الدخل الوطني.

وأشار بوعافية (2018) إلى أن انخفاض معدل الدخل الفردي يؤدي إلى عدم توافر الغذاء الكافي والملبس الواقي والمسكن اللائق والعلاج اللازم وقت المرض وعدم توافر التعليم. فالدخل المنخفض يصاحبه انخفاض المدخرات؛ الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات اللازمة للتنمية ويجبر الدولة على الاقتراض من الخارج؛ وهو ما يولد بدوره مشكلات أخرى من أهمها مشكلة البطالة التي تنشأ عن عدم وجود استثمارات مناسبة تضمن خلق فرص عمل، وما يصاحب ذلك من بروز مختلف الآفات الاجتماعية والاقتصادية وانتشار الفساد بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد.

خاتمة:

بناء على ما تم تناوله فان قضية الفقر تبدو جليا غير معزولة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالجزائر؛ بل تُعد من أبرز الأعراض الدالة على تناقض أبنيتها وعجزها عن تحقيق تطلعات فئات الفقراء والمعوزين؛ وهو الأمر الذي أفرز جملة من العوامل عملت بدورها على توسيع دائرة الفقراء بالجزائر ، لذلك يتجه الرأي إلى أن القضاء على الفقر يتطلب العمل على القضاء على مسبباته وتركيز الجهود على تحقيق تنمية تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد خدمات الأمان الاجتماعي، على اعتبار أن محاصرة الفقر والتخفيف من إفرازاته وتجفيف منابعه لا يعد فقط مطلبا إنسانيا بل هو صمام الأمان الاجتماعي.

كما أن القضية التي تبدو أكثر إلحاحا اليوم تتعلق بضرورة تقليص معاناة أغلب الأسر الجزائرية الفقيرة، والعمل على تحسين قدرتها الشرائية لتقليص مساحة الفقر وامتداداته الخطيرة على اعتبار أن حقيقة الفقر تتجسّد في النمو المتزايد للأحياء الفقيرة وعودة الأمراض الدالة على الفقر، وانتشار ظاهرة التسول وتضخم قطاع الأنشطة غير الرسمية وغيرها مما يجب القضاء عليها تحقيقا لأهداف التنمية.

المراجع:

- الكفري، مصطفى العبد الله (2009). اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك. منشورات جامعة دمشق.

- الوالي، فاطمة وبن شلاط، مصطفى (2017). طبيعة العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي والفقر في الجزائر. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، ديسمبر. ص 23-31.

- بن جلول، خالد(2017). أثر صدمات السياسة الاقتصادية للجزائر على معدلات الفقر –دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ للفترة 1985-2015؟ مجلة الواحات للبحوث والدراسات. المجلد 10. العدد 2. ص691-718.

- بلحول، تمزوت وعبد الكريم، فضيل (2017) الفقر وعلاقته بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في الجزائر، مجلة الرواق العدد 09 ، ديسمبر، ص ص 220-233.

- بوشامة، مصطفى وحواس، مولود(2010). معالجة مشكلة الفقر من منظور الاقتصاد الإسلامي. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية. العدد 1. ص 167-190.

- بوعافية، رشيد (2018). التنمية المستدامة والحد من الفقر في اقتصاديات الدول النامية. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة. المجلد 21. عدد 2 ص 11-40.

- بن لحسن، الهواري (2017). الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الجزائر-دراسة قياسية 1980-2013-. مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد الثلث. العدد 2.جوان. ص ص47--69.

- حوشين، كمال(2017). الفقر وانعكاساته على التنمية البشرية في الجزائر. المستقبل الاقتصادي. العدد 13. ص267-279.

- زيدان، محمد (2008). إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا والدول العربية ومتطلبات الحد منها. الملتقى الدولي السابع حول التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة. الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين. الجزائر.

- صولة، فيروز وخياري، رقية (2012). أمراض الفقر في المجتمعات النامية. مجلة علوم إنسان والمجتمع. العدد 3، سبتمبر. ص 91-109.

- عبد الرزاق، الفارس (2002). الفقر وتوازي الدخل في الوطن العربي. مجلة دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأول. بيروت.

- عبدوس، عبد العزيز(2010). سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة :الوجه الآخر. مجلة الباحث، عدد. 08 . ص 151-166.

- عمية، محمد عبد العزيز وناصف، إيمان عطية (2003). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية. قسم الاقتصاد. كلية التجارة جامعة. الإسكندرية.

- عياد، هيشام ولشهب، حمزة (2016). أثر النمو الاقتصادي وعدم اللامساوة على معدلات الفقر-دراسة حالة الجزائر للفترة 1970-2013.المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية. العدد 6 سبتمبر. ص126-145.

- عيسى، محمد عبد الشفيع (2009). نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي-إطار منهجي للمؤسسات ومقاربة كمية-. بحوث اقتصادية عربية. العدد 42.

- قويدقورين، حاج (2014). ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية. البطالة والتضخم. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد – 12 جوان. ص - 16 -25.

- لحيلح، الطيب وجصاص، محمد (2010). التعريف ومحاولات القياس الفقر، أبحاث اقتصادية وإدارية- العدد السابع جوان2010 . ص 166-188.

- مأموني، فاطمة الزهراء(2012). استراتيجية محاربة الفقر من خلال العمل اللائق. أبحاث اقتصادية وإدارية. العدد 13. جوان. ص 141-159.

- مرغاد، لخضر وحاجي، فطيمة (2013). إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة. أبحاث اقتصادية وإدارية. العدد 13. جوان. ص 159-180.
- مهديد، فاطمة الزهراء وحاجي فطيمة (2016). واقع وتحديات جهود مكافحة الفقر الريفي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة يحي فارس. العدد 6. جوان. ص 5-22.
- مهلل، عبد المالك (2016). واقع الفقر في الجزائر والعالم العربي :قراءة في بعض المؤشرات. جامعة زيان عاشور بالجلفة مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية. العدد 22، 2. ص10